

دور الابعاد الاخلاقية للالزمة المالية في تعزيز الاستثمار الاجنبي المباشر في اطار تحقيق مؤشرات الاستثمار- دراسة لاراء عينة من القيادات الادارية لمشاريع الاستثمار في محافظة دهوك

بهيمان مأمون نورالدين

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، اقليم كوردستان-العراق

(تاريخ استلام البحث: 11 حزيران، 2018، تاريخ القبول بالنشر: 30 كانون الثاني، 2019)

الخلاصة

نظراً لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول فإن هذه الدراسة تبحث عن اختبار مدخل جديد لبيان تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الأبعاد الأخلاقية للأزمة المالية، من خلال طرح التساؤل التالي وهو كيفية تنظيم الأخلاقيات المؤسسية والتنظيمية والتي تؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب وتعزز من آليته جذب استثماراتهم؟ حيث يهدف البحث إلى التطرق إلى الأطر النظرية للأزمة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر من ثم دراسة وتحليل مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزز من قدراته، من خلال المنطق الذي يشير إلى أهمية اتباع الأخلاقيات الشخصية والمؤسسية والتنظيمية من أجل دعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بافتراض وجود علاقة ارتباط معنوية بين الأبعاد الأخلاقية للأزمة المالية ومؤشرات الاستثمار في العينة المبحوثة، وإيضاً وجود تأثير معنوي لابعاد الالزمة المالية في مؤشرات الاستثمار، تم استخدام التحليلات الإحصائية كالتوزيعات التكرارية، والنسب المئوية، والأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل متغير من متغيرات البحث الرئيسية للوصول إلى نتيجة رئيسية وهي وجود علاقة ارتباط وعلاقة تأثير معنوية بين متغيرات الدراسة مقترح اساسي وهو ضرورة زيادة الاهتمام بالأخلاقيات وخاصة اخلاقيات المجتمع لانها تؤثر وبشكل ملحوظ على قياس مؤشرات الاستثمار .

المقدمة

العالم مؤخراً من أزمات مالية حدثت وقلت بتداعياتها على الدول الأخرى وينسب متفاوتة حسب درجة تطور وانفتاح كل واحدة منها.

إن القيام بالإصلاحات الهيكلية والتشريعية والتنظيمية من حل تهيئة بنية تحتية ملائمة في أي دولة يمهد الطريق لفتح الباب أمام الشركات الأجنبية للقيام بالاستثمار في مختلف القطاعات ويقلل من الآثار السلبية للأزمة المالية على اقتصادها.

واتساقاً مع ذلك، فإن الدراسة تبحث عن اختبار مدخل جديد لبيان تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الأبعاد الأخلاقية للأزمة المالية، بوصفها الدالة والحلقة الرابطة في تحديد نمو مؤشرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهم التغيرات التي قد تحدث في تدفقات هذه الاستثمارات.

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم المقومات الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول، من خلال ما تلعبه من دور فاعل في توفير فرص العمل ودعم الميزان التجاري وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وإن دعم هذه الاستثمارات وجذبها يحتاج إلى توفير مناخ استثماري ملائم ينعكس على استقرارها عبر محاور متعددة، وتمثل هذه المحاور عبر التكيف مع متطلبات النظام العالمي الجديد والانفتاح عليه في ظل ما يشهده العالم من حركية وديناميكية في انتقال رؤوس الأموال بحرية، إلا أن هذا الانفتاح قد تكون له تبعات خطيرة، فكل ما يتعرض له دولة ما مرتبط اقتصادها بالاقتصاد العالمي تصل تبعاته لدول العالم الأخرى، ويتجلى ذلك فيما يشهده

مشكلة البحث:

منذ أن بدأت الأزمة المالية الاقتصادية لعام 2008 فقد اتخذت بعداً عالمياً في التأثير على اقتصاديات جميع الدول، واقليم كردستان ليس بمعزل عن الاقتصاد العالمي من خلال تأثيره بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وانخفاض تدفقات الاستثمارات الاجنبية اليها بسبب قلة الثقة باقتصاد الاقليم.

ان الانفتاح الاقتصادي العالمي والترابط التجاري لاقليم كردستان مع عدد من دول العالم يؤثر على انتقال آثار الأزمات المالية الى داخل الاقليم، وبالتالي يؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية اليها، وهذا ما يؤدي الى ضرورة أن تبني القيادات الادارية للمشاريع الاستثمارية في الاقليم الى اعادة النظر بأسس التقييم المعتمدة لديها وتبني الأبعاد ذات الطابع الأخلاقي والمؤسسي لتلافي الآثار السلبية للأزمات، نظراً لما تمثله الاستثمارات الأجنبية من أهم الوسائل المهمة التي تمكن الدولة والمستثمرين من المحافظة على مكاسبهم على حد سواء، وهذا ما أدى الى طرح التساؤل المعبر عن مشكلة البحث " وهو كيفية تنظيم الأخلاقيات المؤسسية والتنظيمية والتي تؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب وتعزز من آليه جذب استثماراتهم".

أهداف البحث:

يهدف البحث الى مايلي:

1- التطرق الى مفهوم وأبعاد الأزمة المالية وأنواعها، وبيان أثرها كمدخل لدراسة وتحليل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- التطرق الى مفهوم وأنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوصفها أحد أهم الركائز الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول.

3- التعامل مع أبعاد الأزمة المالية بوصفها من المداخل المهمة في دراسة وتحليل مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزز من قدراته، من خلال المنطق الذي يشير الى أهمية اتباع الاخلاقيات الشخصية والمؤسسية والتنظيمية من أجل دعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فرضيات البحث:

هناك فرضيتين رئيسيتين يستند اليهما البحث وهما:

1- الفرضية الأولى: التي تنص على أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين الابعاد الأخلاقية للازمة المالية ومؤشرات الاستثمار في العينة المبحوثة، وهناك ثلاث فرضيات مشتقة فرعية وهي:

أ- الفرضية الفرعية الاولى: التي تنص على أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين بعد الاخلاقيات الشخصية ومؤشرات الاستثمار.

ب- الفرضية الفرعية الثانية: التي تنص على أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين بعد اخلاقيات المنظمة ومؤشرات الاستثمار .

ت- الفرضية الفرعية الثالثة: التي تنص على أن هناك علاقة نباط معنوية بين بعد اخلاقيات المجتمع ومؤشرات الاستثمار .

2- الفرضية الثانية : فهي تنص على ان هناك تأثير معنوي لابعاد الازمة المالية في مؤشرات الاستثمار ، وتشتق من هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية والتي هي:

أ- الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على ان هناك تأثير معنوي لبعد الاخلاقيات الشخصية على مؤشرات الاستثمار

ب- الفرضية الفرعية الثانية: والتي تنص على ان هناك تأثير معنوي لبعد اخلاقيات المنظمة على مؤشرات الاستثمار

ت- الفرضية الفرعية الثانية: والتي تنص على ان هناك تأثير معنوي لبعد اخلاقيات المجتمع على مؤشرات الاستثمار .

عينة البحث

تم اختبار (40) شركة من بين الشركات العاملة في محافظة دهوك لتمثل عينة البحث، وتضم الشركات التجارية وبنسبة 77.5% من اجمالي عينة البحث وتعد هذه النسبة هي الأكبر من بين القطاعين الآخرين، نظراً لطبيعة البيئة الاستثمارية لاقليم كردستان بشكل عام التي يغلب عليها الطابع التجاري ويليه القطاع المصرفي وبنسبة 12.5% من اجمالي عينة البحث ثم يليها القطاع السياحي بنسبة 10% وبأقل نسبة من اجمالي عينة البحث. والجدول (1) يوضح قطاعات عينة البحث، وكما يلي:

أ- أزمة السيولة: وهي الحالة التي يفاجئ بها المصرف زيادة كبيرة في سحب الودائع، وبما ان هذه الودائع مستخدمة في قطاعات عديدة كاستثمارات او كقروض حيث ان هناك نسبة محددة فقط محتفظ بها، بالتالي يصعب على المصرف مواجهة هذه لطلبات لانها ازدادت عن الحد المتوقع اي عن النسبة المحددة، وبالتالي تحدث الازمة في ذلك المصرف. ومن الممكن ان يمتد هذا التأثير الى مصارف اخرى، وهنا تحدث أزمة مصرفية.

ب- أزمة الائتمان: هذه الازمة تحدث عندما تتوافر لدى المصارف سيولة مصدرها الودائع بانواعها ولكن يمتنع المصرف من اعطاء قروض خوفاً من حالة زيادة الطلب على سحب الودائع فبالتالي تحدث أزمة في الاقراض.

2- أزمات اسواق المال "حالة الفقاعات"

يحدث هذا النوع من الازمة في اسواق المال بسبب ما يعرف اقتصادياً بظاهرة "الفقاعة المالية" اي عندما ترتفع اسعار الاصول بحيث تتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر. وهذا يحدث عندما يكون الهدف من شراء الاصل هو المضاربة على سعره وليس الشراء من اجل الاستثمار لتوليد الدخل. وهنا يصبح انهيار اسعار هذه الاصول مسألة وقت فقط، فعندما يتغير الاتجاه نحو بيع تلك الاصول بدلاً اسعارها في الهبوط، ومن ثم تظهر حالة من الخوف فتتهار الاسعار ويتأثر بذلك اسعار الاصول الاخرى في القطاع نفسه وفي القطاعات الاخرى. يعتبر عامل المضاربة أكثر عامل مسبب لحالة عدم الاستقرار في الاسواق المالية. (بو فليح وحמיד، 2009: 8)

3- أزمة العملات

يطلق عليها أزمة الصرف الاجنبي أو أزمة ميزان المدفوعات تحدث هذه الازمات عندما تتخذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، حيث يؤثر بشكل كبير في قيمة وقدرة العملة على اداء مهمتها كوسيط للتبادل او كمخزون للقيمة، ويزداد هذا التدهور بشكل كبير جداً اي أكثر من المعقول. (ابراهيم، 2014: 176)

4- أزمة الديون

جدول (1): عينة الشركات المختارة

ت	القطاع	عدد الشركات
1	التجاري	31
2	المصرفي	5
3	السياحي	4
	المجموع	40

المصدر : من إعداد الباحثة

المبحث الاول

الازمة المالية - اطار النظري

أولاً: مفهوم الازمة المالية

يمكن تعريف الازمة المالية بانها وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبياً يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن اخطاراً وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والافراد وجميع اصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الاطراف ذات العلاقة، وتؤدي الازمة المالي الى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وخسائر في الموارد المادية والموارد البشرية، وتؤدي الى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها اُمهيات حادة لمؤسسات مالية اخرى. (خضيرات، 2008: 3)

ويشير البعض الى ان الازمة المالية هي أزمة المصارف والاسواق المالية والمؤسسات ذات العلاقة بالنشاط المالي، فيؤدي حدوثها الى تدهور حاد في الاسواق المالية وتسم بفشل الاداء المصرفي في اداء مهامه الرئيسية مما يؤدي الى تدهور قيمة العملة وتدهور اسعار الاسهم، وقد تنتقل هذه التأثيرات الى قطاعات الانتاج وتؤثر سلباً على العمالة واعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الاسواق المالية (العناد، 2008: 35)

ثانياً: انواع الازمات المالية

يحدد الكتاب والباحثون عدداً من الازمات المالية واهمها الآتي:

1- الازمات المصرفية: وتكون على نوعين (سهو، 2010: 255-256)

8- الازمة المالية التوأم

بعد الحرب الثانية ظهر نوع جديد من الازمة المالية وهي أزمة المالية التوأم، فتحدثت من خلال وجود حالات حادة من المضاربة على العملة الوطنية وعدد من حالات افلاس البنوك مع اظهار الشك وعدم استقرار اسعار الصرف كذلك شكوك عن قدرة الوسطاء الماليين وانخفاض السيولة. كلها تؤدي الى الازمة المالية التوأم. (العقون، 2013: 13)

ثالثاً: أسباب الازمة المالية

هناك اسباب عديدة تؤدي الى احداث الازمة المالية ويمكن حصر اهمها بالاتي: (الشحات، 2001: 19-21)، (التوني، 2004: 8)،

1- عدم استقرار الاقتصاد الكلي

ان النظام المالي السليم الخالي من الاحتلالات يتطلب استقراراً لان الاخير يؤثر وبشكل كبير في جميع القطاعات وخاصة القطاع المالي، فعندما تتجه الدولة الى اتباع سياسة نقدية مالية توسعية تهدف الى انعاش النشاط الاقتصادي اي التوسع في الاقراض والتوجه الى القطاعات الغير منتجة كالعقارات وبالتالي ارتفاع اسعار العقارات، اما السياسة المعاكسة فهي سياسة نقدية ومالية انكماشية هادفة الى تباطؤ النشاط الاقتصادي وتقليل معدلات التضخم ويصعب خدمة الديون في هذه الحالة بالتالي زيادة نسبة الديون المهذومة التي بدورها تؤدي الى افلاس المؤسسات المالية

2- اضطرابات القطاع المالي

ان كفاءة وسلامة القطاع المالي تؤدي الى استخدام افضل لرؤوس الاموال، لان زيادة اعطاء الائتمان والسماح المتزايد لرؤوس الاموال المتأتية من الخارج وانهميار الاسواق المالية والانفتاح التجاري الغير حذر وضعف الاطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي كانت عوامل مسببة لحدوث ازمات مالية مختلفة.

3- تشوه نظام الحوافز

في كثير من الاحيان تكون الادارة ايضاً مساهمة في حدوث الازمة ولا يتم تحميلهم المسؤولية وخاصة الادارات التي اتبعت سياسات ذات مخاطر كبيرة، فقد تكون خبرتها قليلة، وان

تصدر الحكومة سندات في السوق ويقوم المستثمرين من خارج الدولة بشرائها بعملة أجنبية، تقوم الحكومات ببذل جهودها لكي تستطيع الالتزام تجاه هذه الديون للحصول على أكبر قدر من ثقة هذه المستثمرين من خلال احتفاظها بتدفقات نقدية من العملة الأجنبية، اذا عجزت الحكومة عن الالتزام تجاه هذه السندات تنشأ أزمة الديون السيادية. (نوالدين، 2013: 60)

5- أزمة السيولة الدولية

وهي تلك الحالة التي تعجز فيها اصول البلد المقومة بالعملة الأجنبية (الرصيد الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية لدى السلطات النقدية) القصيرة الاجل عن تغطية المطلوبات والالتزامات القصيرة الاجل والمقومة بالعملة الأجنبية (المديونية الأجنبية قصيرة الاجل، الودائع تحت الطلب المقومة بالعملات الأجنبية) وبالتالي تؤدي هذه الحالة الى ضعف قدرة النظام المالي لسيولته الدولية وبالتالي حدوث أزمة ثقة. (العقون، 2013: 11)

6- الازمة المالية المنظومية

هناك نوعين للحدث المنظومي، الاول هو شعور مسبق (أثر الدومينو) حيث ان اي خبر سلبي عن مؤسسة مالية يؤثر في عدة مؤسسات مالية اخرى (Ardian & Shin, 2008: 2)، اما الثاني فهو شعور مسبق ب(الكارثة) اي ان اي صدمة تحدث في الاقتصاد تؤدي الى عرقلة ظروف البيئة المالية، ومن خلال الحالتين السابقتين يؤدي الى الحدث المنظومي الى ازمة مالية. اما العولمة فهي المسببة لانتقال الازمة بين الانظمة المالية للدول وتصبح الازمة ازمة عالمية.

7- أزمة المخاطر المعنوية

ان المخاطر المعنوية تحدث عندما يعتقد أصحاب الودائع في المصارف ان الحكومة هي المسؤولة عن تقديم ضمانات لهذه الودائع في حال تعرضت الى اية حالة سيئة وبالتالي يخففون من مراقبتهم ومتابعتهم لهذه المصارف وبالتالي افساح المجال للبنوك بالافراط في الاقراض وقبول الودائع. (محي الدين، 2000: 91-92)

للسلوك المهني يفاقمه الجبن والتعقيد ونقص القوة فبعض المدراء ورغم ادراكهم لما يحدث يتجاوزون بعض القرارات الصعبة التي ربما تضر بمهنتهم ومكافأتهم. كما انه ظهرت سلوكيات اخرى مثل التفاخر والغطرسة والجشع بين الممولين وبين الاقتصاديين وواضعي القوانين والحكومات ايضاً وكلهم مقتنعين بان معرفتهم ومهاراتهم هي الاعلى وليس هناك سبب يدعوهم الى الخضوع تحت اشراف الاخرين. (Torres, 2009: 33-35)

وعامةً فان الصفة الرئيسية للعاملين في المصارف هي العقلانية الاحترازية او العقلانية العملية ولكن من الصعب تطبيقها في بيئة تتميز بالنمو العالي واسعار الفائدة المنخفضة وفرص لا تتكرر للربح والتي تؤدي الى تكوين بيئة خصبة لضعف الادارة. وخلاصة السلوك الغير الاخلاقي يشير الى ان الازمة لها بعد اخلاقي ولكن الصفات او الضعف الاخلاقي هذا قد يظهر بشكل أو باخر في جميع النشاطات البشرية. (Argandona, A, 2012:6)

2- أخلاقيات المنظمات

وهي أزمة غياب الحوكمة في المنظمات والتي قد تختلف في انواعها مثل المنظمات التجارية والمصارف الاستثمارية وصناديق التحوط ووكالات التقييم وهيئات الاشراف والمصارف المركزية والحكومات. لقد اثبت ان عدم الحوكمة ونقص الكفاءة المهنية من جانب المدراء والادارات العليا والمحللين في المنظمات بجميع أنواعها تؤدي الى أزمات مالية واقتصادية.

لقد وضعت المؤسسات المالية البيات شديدة لتحديد ومراقبة المخاطر ولكنها كانت تستند على افتراضات مبسطة حيث تستند على فرضيات حدوث الكوارث او الحالات الشاذة والتي سميت بالبعج الاسود. وان البيات تحويل مخاطر المحفظات كانت تستند على أدلة في العقود الاخيرة وهي مستقرة بشكل خاص في الكثير من الاسواق وتفترض بان مخاطر الموجودات المختلفة مستقلة الى حد كبير عن بعضها الاخر وهذا الافتراض اثبت فشله، وهذه الافتراضات ولدت وهماً بان المخاطر قد ازيلت من محفظات المؤسسات من خلال تبادلات عدم سداد الاعتماد بدون اخذ احتمال ان هذه المخاطر يعاد ادخالها بطرق

التغييرات الهيكلية التي تجري قد لا تتفادى حدوث الازمة لانها تقتصر فقط على تبديل وتدوير المناصب الادارية لاجراء مجلس الادارة الذين يتبعون نفس السياسات فتظل المجموعة نفسها مسؤولة عن اتخاذ القرارات، وان عدم وجود الحوكمة السليمة اي اخفاء بعض المعلومات وعدم الافصاح بما يؤدي الى عدم معرفة المركز المالي الصحيح للمصرف وبالتالي عدم امكانية التنبؤ و الوقاية من الازمة المالية مكونات تدفقات رأس المال ان مكونات تدفقات رأس المال تساهم وبشكل كبير في حدوث الازمة وخاصة قروض قصيرة الاجل لانها معرضة للسحب في اي وقت وخاصة وقت الازمة فاصحابها يسارعون الى سحبها لان كلفة السحب تكون قليلة بالنسبة الى المقرضين، لذلك نجد ان مكونات تدفقات رأس المال وأوقات استحقاقها لها الدور الاهم في تجنب حدوث الازمة المالية.

رابعاً: الأبعاد الاخلاقية للازمة المالية

يتفق كل من (Aragandona, A, 2012: 5-11) و (Miller, R.T, 2009: 113-137) و (Kane, E.J, 2008: 40-) و (Torres, 2009: 33-35) على انه يمكن تحديد ثلاثة ابعاد اخلاقية لازمة وهي كالآتي:

1- الاخلاقيات الشخصية

وهي تلك السلوكيات التي تشير بشكل او باخر الى افعال تؤدي الى حدوث الازمة، هذا التحليل يظهر الابعاد الاخلاقية الموجودة بالفعل في الازمة. ويتم الافتراض بان سبب الازمة هو الجشع الذي يعرف بانه الرغبة الانانية والمفرطة للحصول على المزيد من الاموال. ويجب ان نفصل بين هذه الصفة و العقلية الاقتصادية المشروعة وهي الاستفادة من الفرصة مثل الشراء عندما تكون الاسعار منخفضة والبيع عندما تكون الاسعار عالية أو الافتراض عندما تكون اسعار الفائدة منخفضة. (Miller, R.T, 2009: 113)

اما الفضائل التي يتم الحرص عليها في هذه الحالة هي الاعتدال والخصومية والقدرة على تقييم الرغبة في النجاح والثروة أو الاعتراف الاجتماعي وهذا يصبح معوق عند عدم تطبيقه

والسلامة والخ) مقابل تخليهم عن جزء كبير من استقلاليتهم. والعالم الاقتصادي هو عالم فني يعمل بقواعده التي ليس لها منطق توجهه الاخلاق. مع ضرورة ان يولد هذا العالم هيكلية انتاجية تنظيمية وقانونية تامة تجعل من نزاهة الافراد امر لا بد منه.

وفي نهاية المطاف يحول المحتوى الاخلاقي الى القانون والذي يصبح مصدر للمعايير الاخلاقية. ففي المجتمع الفردي الذي لا تطبق فيه المصلحة العامة حيث تصح غالبية القوانين معيار أخلاقي ويبقى الفرد امام حرية الاختيار على اعتبار ان ما يسمح به القانون هو جيد وما يمنعه سيء وان كان الامر لا يرضي الفرد فيمكن ان يطالب بالاعتراف بحق عدم الاتفاق وهذا يؤدي الى حالة استثنائية. في النهاية تأخذ الدولة السلوكيات الخاصة السابقة وتجعلها معايير اخلاقية الزامية.

خلاصة القول هو ان الفشل في سلوك المؤسسات المالية والهيئات القانونية والحكومات التي أظهرتها الازمة لم تكن احداث معزولة بل عيوب في نماذج انسانية اخلاقية التي حكمت التصرف، هذا يعني بان النماذج التي بنيت على افتراضات غير كاملة أو خاطئة ادت الى مناهج ادارية خاطئة مثل ، نظام المحفزات والرقابة والابلاغ والمحاسبة واختيار وتدريب ومكافأة راس المال البشري وفي ثقافة المنظمات ايضاً حيث تؤدي الى انتشار الجشع والتصرف الاهوج والتفاخر والغش وعدم النزاهة، بالاضافة الى اهداف الاعمال وانظمة السيطرة الثقافات وانظمة المحفزات وقوانين التصرف التي نتجت في النهاية هذه الازمة.(Argandona,A, 2012: 11)

المبحث الثاني

الاستثمار الاجنبي المباشر-الاطار النظري

أولاً: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر:

المقصود بالاستثمار الاجنبي المباشر هو الاستثمار المقام لتحقيق منفعة طويلة الاجل، في المؤسسات العاملة في خارج دولة المستثمر.(UNCTAD, 2003: 58) ويمكن تعريفه "

اخرى فقد تولدت مكاتب عامة كبيرة للاشراف والسيطرة ولكن كل منها كان يعمل محلياً مما يعني ان ليس هناك من يشرف على المخاطر النظامية. فضلاً عن ذلك فقد أزلت أو خففت الاليات والمؤسسات المختلفة التي وضعت لتراقب تأثيراتها. ومن هنا فان المحفزات المالية تهدف الى تعزيز سلوكيات معينة يتوقع ان تؤدي الى نتائج مرغوبة.(Kane, E.J, 2008)

وتفرز الازمة ايضاً مشاكل اخرى مثل المقايضة القانونية والتي تؤدي الى نقل العمليات الى دول لها ضوابط قليلة او تغير طبيعة عملياتها لتقليل تأثير القوانين والتعليمات. بالاضافة الى ذلك فان السلوكيات التي تؤدي الى الازمة هي عدم شفافية العمليات وإخفاء المعلومات حول الزبون ووضع القوتين وحتى اصحاب الاسهم والخ.(Argandona,A, 2012: 8)

3- الاخلاقيات الاجتماعية

ذكرنا سابقاً بان الضعف الاخلاقي الشخصي والقانوني من قبل المساهمين كان من أحد اسباب الازمة، ولكن الظروف الاجتماعية ايضاً كانت لها الدور في اعاقه تطبيق القوانين واليات المؤسسة الاجتماعية من قبل الافراد.

ويقلل بعض الاقتصاديين من دور الاخلاق في هذه الازمة لان حسب النموذج النيوكلاسيكي يبدأ الافراد بوضع بعض النفذيات باعتباره محاييد وعقلاني أخلاقياً حيث ان هناك فصل مطلق ما بين الاخلاقيات والاقتصاديات، حيث تتعامل الاخلاقيات مع قيم ذاتية ولا يمكن تقييمها موضوعياً بينما يتعامل علم الاقتصاد مع الحقائق. ي ان السوق هي التي تهتم بتنظيم العلاقة الاقتصادية ذاتياً اما افعال الافراد التي تنظمها الاخلاق قليست مهمة في هذا النموذج.(Miller,R.T, 2009:137) ان كل من المستهلك والريادي والمحلل ومدير المؤسسة المالية الذي لم يتصرف بعقلانية والحكومات التي غيرت المحفزات والقيود للقطاع الخاص في السعي الى سياسات غير مستدامة والمشرفين وواضعي القوانين يكون لهم دور في حدوث الازمة.

وعادة يكون الطلب الرئيسي للافراد هو ان تضمن لهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (التوظيف والتقاعد والصحة

كمركباً فهي معزولة للاعتبارات الكمركية، اما من حيث السياسة فهي خاضعة للسيادة الوطنية للدولة، وتقام في هذه المنطقة مشاريع خاصة برؤوس اموال اجنبية او وطنية او مشتركة، وكذلك بيع وشراء السلع المحلية والخارجية ولا تدفع رسوم كمركية على هذه السلع الا بعد خروجها من المنطقة الحرة الى داخل الدولة. (فضيل، 2006، 30)

5- الاستثمار في مشروعات البنية الاساسية المحولة:

وهي مشاريع البنى التحتية مثل بناء المطارات او الطرق، حيث يبنى المشوع من قبل المستثم الاجنبي ولكن يعود المشوع في نهاية عقد الامتياز الى الحكومة، وهي ما تسمى بالمشروعات القائمة على البناء، والتشغيل والتحويل، وتستفيد من هذه المشروعات كلا الطرفين حيث ان الحكومة تحتاج الى استثمارات ضخمة ولكنها قد تكون غير قادرة على تمويل تلك المشروعات، اما المستثمر الاجنبي يرى ان تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز.

وهناك اشكال اخرى للاستثمارات الاجنبية المباشرة (او المستثمرين) وهي على نوعين:

أ- الباحثون عن السوق: يعمل المستثمون بالبحث عن الاسواق الجديدة، لان هذه الاستثمارات الاجنبية المباشرة عادة ما تكون موجهة بشكل رئيسي نحو السوق المحلية للبلد المضيف، وهي تعمل على انتاج ما يسمى بالتكامل الافقي (الترباط الافقي)

ب- الباحثون عن الكفاءة: المستثمون يبحثون عن العوامل غير المكلفة_العمالة و المصادر الطبيعية_ ان هذا النوع من الاستثمارات الاجنبية المباشرة لها توجهات التصدير بشكل ماسي وانها تنظر الى الدولة المضيفة مجد قاعدة للتصدير فهي تعمل على انتاج ما يسمى بالتكامل العمودي (الترباط العمودي)

ثالثاً: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

تم تناول محددات الاستثمار من قبل العديد من الكتاب و الباحثين وفي بيئات عمل استثمارية مختلفة منهم (خوشناو، 2009: 32-34)، (كورتل وعراب 2010: 11)

بانه عبارة عن التحركات في راس المال، الهادفة الى السيطرة على ادارة واريح مؤسسات الاعمال الاجنبية". وقد عرف ايضاً بانه توظيف لاموال اجنبية في موجودات راسمالية ثابتة في بلد معين، وانه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الامد، تعكس منفعة المستثمر في بلد اخر، يكون له الحق في ادارة موجوداته، والرقابة عليها من بلده الاجنبي ار و من بلد الاقامة، اياً كان هذا المستثمر فرداً ام مؤسسة. (UNCTAD, 2000: 267)

ثانياً: انواع الاستثمار الاجنبي المباشر

يقسم الكتاب والباحثين منهم (يعقوبي وتمار، 2006: 9)، (فضيل، 2006: 30) الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى خمسة انواع وكما يلي:

1- الاستثمار المشترك:

لا تكون المشاركة هنا فقط في راس المال وانما المشاركة ايضاً تكون في الخبرة والادارة وبراعة الاختراع والعلاقات التجارية، وغالباً ما يكون الطرف الاخر الذي يكرن عادة مؤسسة دولية تمارس حقها في ادارة المشوع او العملية الانتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه. (يعقوبي وتمار، بدون تاريخ: 1)

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي:

وهو النوع المفضل لدى المؤسسات المتعددة الجنسيات، حيث تقوم هذه المؤسسات بانشاء فروع لها في الدولة المضيفة مهمتها تكون اما التسويق والانتاج او اي نوع من انواع النشاط الانتاجي او الخدماتي.

3- مشروعات او عمليات التجميع:

وهي عبارة عن اتفاقية بين الطرف الاجنبي والطرف الوطني قد يكون خاصاً او عاماً، حيث يقوم الطرف الاول بتزويد الطرف الثاني بمكونات (مواد اولية) لمنتج معين ليتم تجميع هذه لواد من قبل الطرف الثاني حتى يصبح منتج نهائي. وقد تكون هذه المشروعات على شكل الاستثمار المشترك، او التملك الكامل لمشوع الاستثمار للطرف الاجنبي.

4- المناطق الحرة:

المنطقة الحرة هي قطعة من الارض مملوكة لدولة معينة ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة وتعد المنطقة الحرة امتداداً للخارج

تأثير كبير في الاتجاه والسلوك الذي تسلكه الشركة، يجب على الشركات ا تبني سياستها وعملياتها وسلوكها على اساس المستوى الاجتماعي للمجتمع الذي تتعامل معه، وهذا المستوى ممثل بالقيم والعادات والتقاليد وجميع الخصائص الاجتماعية التي تميز مجتمع بشري عن اخر.

4- العوامل البيئية:

بعض الدول لاتعطي العوامل البيئية الاهتمام الكبير حيث تحمل الجانب البيئي و معاييرها ويؤدي ذلك الى جذب الصناعات الغير مهتمة بالبيئة والتي تسبب تلوث البيئة في هذه الدول وبعضها تشدد في المعايير البيئية، وان التشدد في المعايير البيئية تحد من دخول الاستثمارات الى الدولة وبالتالي تصبح هذه العوامل محد

5- :

ومن العوامل المهمة لدى الدولة المضيفة، حيث تؤثر بشكل كبير على اتجاه الاستثمار .
6- محددات اخرى:

هناك محددات اخرى تؤثر على جذب الاستثمارات الاجنبية

)

(كل هذه المحددات تعمل مع بعضها البعض منهم باداء مختلف.

رابعاً: مؤشرات الاستثمار

والمستوردة وتستخدم هذه المؤشرات معايير مختلفة لتصنيف الدول وترتيبها حسب درجة قدرتها التنافسية وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، ويمكن حصر هذه المؤشرات بالاتي:

1- :

م حيث يتولى المنتدى الاقتصادي الدولي في سويسرا بالتعاون مع مؤسسات عالمية

فرعيين وهما: (2006: 6)

(الشكاكي، 2008: 52)،(اغا، 2008: 22-36)، حيث سيتم توزيع هذه المحددات على ستة عوامل رئيسية وكالاتي:

1- العوامل السياسية:

يعد الاستقرار السياسي عضواً مهماً لجذب الاستثمارات الاجنبية، ويتضمن استقرار الامن الداخلي والخارجي اي عدم وجود مشاكل سياسية مع البلدان ، ويضمن المستثمر في البيئة المستقرة لانه سوف يكون على ثقة بان قوانين وانظمة الدولة المضيفة ستكون مستقرة وثابتة لفترة طويلة دون ان تطرأ عليها اي تغيير سلبي، ويتأثر المناخ السياسي بمجموعة من العوامل نوجزها بما يأتي:

أ- النظام السياسي للدولة من حيث كونه ديمقراطياً او مركزياً.

ب- موقف الاحزاب السياسية من الاستثمارات الاجنبية.

ت- الوعي السياسي من حيث قبوله بشريك له في عملية التنمية الاقتصادية التي هي الاستثمارات الاجنبية.

2- العوامل الاقتصادية:

هناك العديد من العوامل الاقتصادية والمالية التي تؤثر في الاستثمار الاجنبي وهي:

أ- حجم وخصائص السوق المحلي: يركز هذا العامل على مدى جاذبية سوق البلد المضيف لمنتجات الشركات الاستثمارية وخدماته من حيث حجم السوق الحالي و المتوقع، فان حجم السوق والقوة الشرائية للسكان ونمو الاقتصاد تشكل معايير رئيسية تأخذها الشركات بنظر الاعتبار عند اتخاذ قرار التوطن، وكذلك المصادر الطبيعية والموقع الجغرافي للبلد له اهمية كبيرة في هذا المجال.

ب- السياسات الاقتصادية المستقرة: ان وجود بيئة اقتصادية تتمتع بالاستقرار والثبات تعد من العناصر الاساسية الجاذبة للاستثمار، كذلك فان تحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي يعد متطلبات اساسية لتدفق الاستثمارات.

3- العوامل الاجتماعية:

تمثل العوامل الاجتماعية والديموغرافية في التعداد السكاني ومعدل النمو والفئات المختلفة والتركيبة الاجتماعي والثقافي ومستوى المعيشة من حيث الاقتصاد والتعليم والصحة وهذه لها

- أ- وطورته في تقارير اخرى وينقسم إلى مؤشرين: (2007: 6-7).
- أ- : يقيس مدى نجاح الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قياس حصة الدول في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤخذ متوسط اخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.
- ب- يقيس إمكانية الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي وتكون مكون لقياس هذه الإمكانيات وهي:
- المحلي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي، خطوط الهاتف الثابت، خطوط الهاتف المحمول، متوسط المحلي الإجمالي، نسبة الملحقين بالدراسات العليا إلى إجمالي
- القطاع المصرفي والتمويلي، التشريعات القانونية والاجراءات الإدارية، نسبة القطاع العام في الدولة، السياسات النقدية، حماية هذا المؤشر، حيث يقيس مدى التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية و تأثير هذا التدخل في الحرية الاقتصادية، وأداء و علاقاتها الخارجية ويستند مؤشر الحرية الاقتصادية الى عوامل عديدة ():
- التراكمي للاستثمار الأجنبي بالدولة من العام. وتقسّم الإنكثاد الدول وفق نقاط المؤشرين السابقين إلى أربع مجموعات وذلك على النحو الآتي:
- 3- مؤشر الحكومة الإلكترونية: عرف البنك الدولي الحكومة الإلكترونية (E-Government) بأنها تحويل المؤسسات الحكومية إلى الاقتصادية، في تقديم الخدمة العامة لجميع المواطنين خاصة، وقطاع رجال المال و الأعمال المحلي و الأجنبي بشكل عام داخل الدول، ويعتبر التحويل إلى الحكومة الإلكترونية أحد أهم المتطلبات التي تؤدي إلى تحسين التفاعل مع المسته خلال توفير الشفافية في الأداء و خفض النفقات وتبسيط المتطلبات التي تؤدي إلى تحسين التفاعل مع المسته
- 4- انيات للاستثمار الأجنبي المباشر UNCTAD لأول مرة في تقريرها عن الاسته
- 5- : () Political Risk Services عن مختلف الدول، وتقوم بترتيبها بحسب درجة المخاطر و التي تقاس من خلال إعطاء قيم عديدة لعدد من المخاطر القطرية، التي تندرج تحت ثلاث مجموعات () وتمثل مجموعة

(40)

اجراء التحليل على هذه البيانات.

ثانياً: تشخيص المتغيرات

تتضمن هذه الفقرة وتشخيص متغيرات البحث وذلك عبر عرض البيانات التي تضمنتها استمارة الاستبانة و الناتجة من

(Likert)

والذي يتدرج الى خمس درجات يمثل كل منها حالة معينة الإتجاه

المؤبة، والأوساط الحسابية، والأخرافات المعيارية ولكل متغير من

متغيرات ا

ل و مؤشرات الاستثمار بوصفها متغير معتمد، فضلاً عن المتغيرات الفرعية، و كالأتي:

-1 :

والمتمثلة في)

اخلاقيات المجتمع) وتشير النتائج الواردة في الما (1)

إجابات الأفراد المبحوثين حول هذا المتغير كانت متقاربة، حيث

ان جميع الابعاد كانت تميل بإتجاه الاتفاق، اذ بلغ الوسط

الحسابي لبعده الاخلاقيات الشخصية بمؤشراته (X3-X1)

(3.60) (X1))

الأجنبي المباشر بمستوى التعليم للأفراد)

(77.5%) وقد بلغ الوسط الحسابي لهذا المؤشر (3.72)

(X3))

الاستثمار الأجنبي الناشر وفقاً لقيم الافراد السائدة)

(72.5%) وقد بلغ الوسط الحسابي لهذا المؤشر (3.52)

بالتسبة للوسط الحسابي لمؤشرات اخلاقيات المنظمة (-X7

(X4) (3.60)

(X5) (X6))

المسؤوليات للشخص المناسب في المنظمة من العوا

الاستثمار الأجنبي المباشر))

الشفافية في المنظمة يؤدي الى طرد الاستثمار الأجنبي او عدم

نقاط تلك المخاطر الفرعية مؤشراً للمخاطر الإجمالية للدولة

ويصبح باستطاع المستثمر الاعتماد على هذه المؤشرات قبل اتخاذ

القرار الاستثماري او قرار التوطين بحيث يختار أقل الدول مخاطرة

)

(9:1993).

-6 () : 2006

(KOR)

الاقتصادية باصدار مؤشرات تختص لقياس العولمة من خلال

مؤشرات التي حددها () :

أ- المناخ الاجتماعي و الثقافي:

يعتبر هذا العامل من عوامل المناخ الاستثماري في كل ما ما

(Mkandawire,2001:5)

ب- المناخ القانوني و التنظيمي:

وهي تعني أن تكون القوانين في البلد المضيف محفزة وجاذبة

سلاستها وسهولة فهمها واجراءاتها.

ت-

لكي تنجذب رؤوس الاموال الى اية دولة يج

ث-

كفاءة سياساتها الاقتصادية و السواق و الموارد الى غير ذلك،

جميعها المناخ الاستثماري للدولة.)

(2005:15).

الفصل الثاني/ الجانب الميداني

أولاً: وصف عينة البحث و الأفراد المبحوثين.

تمثلت عينة البحث بمجموعة من المستثمرين وأعضاء مجلس

الأدارة في بعض الشركات العاملة في محافظة دهوك في القطاع

(45)

- (على التوالي بنسبة (62.5%)
(3.70) (3.68) على التوالي.
(X4) () تطاعة القيادة الادارية تهيئة مناخ
الأجنبي المباشر) (55.0%)
وبوسط حسابي (3.35)، اما بعد اخلاقيات المجتمع بمؤشراته
(X11-X8) فكان وسطه الحسابي اكبر من الاوساط الحسابية
(3.82)
(X8) ()
لتي تساهم طرد الاستثمار الأجنبي) (87.5%)
وبوسط حسابي (4.10)
(X11) (العادات والتقاليد السائدة في المجتمع تجعل
منه مجتمعاً جذاباً او طارداً الاستثمار الأجنبي المبا ()
(60.0%) وبوسط حسابي (3.45) (1)
- 2-
يتناول هذا المحور وصف مؤشرات الاستثمار والمشار اليه في
()
الاقتصادية، مؤشر الحكومية الالكترونية، مؤشر الأداء و مؤشر
كائيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، مؤشر الما
() () (2006)
الواردة في الما (2)
(X16-X12) تميل باتجاه الاتفاق
(X12) ()
النمو الاقتصادي في محافظة دهوك) (75.0%) وبوسط حسابي
(3.78) (X16) ()
الجهة التي تقوم بقياس قدرة الدولة على المنافسة تتمتع بمستوى
اخلاقي عالي) (47.0%) وبوسط حسابي (3.15)
يشير الى انه ي
درجة تطور قطاع الاعمال والمناخ الاستثماري في محافظة دهوك،
ويلا ايضاً ان جميع الأوساط الحسابية لمؤشرات هذا المتغير هي
اكبر من الوسط الحسابي للمقياس والبالغ (3) ما يؤكد إيجابية
- استجابات الباحثين في عينة
ة، اما المتغير الثاني و المتمثل
(X22-X17) تميل باتجاه
(X18)
بالسياسات النقدية والمالية والتجارية التي تتبناها الدولة هي
دد مستوى الاستثمار الأجنبي)
(85.0%) وبوسط حسابي (3.88)
من مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في العينة الموحثة وكانت
نسبة الاتفاق لجميع المؤشرات في هذا المتغير
(60.0%) في الأنشطة
(X19) ()
القوانين و الاجراءات الادارية التي تتبناها الإقليم و دورها في
() (62.5%)
حسابي (3.52). اما المتغير
الالكترونية بمؤشراته (X26-X23) تميل باتجاه الاتفاق وكانت
(X26) ()
الخدمات من خلال الحكومة الالكترونية تسهل من توصيل
الخدمات الى قطاع رجا () (65.0%)
وبوسط حسابي (3.55)
(X24) ()
التحول الى الحكومة الالكترونية تزيد من مستوى الشفافية فيها)
(55.0%) وبوسط حسابي (3.48).
بالنسبة للمتغير الثالث والما
جني المباشر الوارد بمؤشراته (-X28)
(X27) (70.0%) (75.0%) وبوسط حسابي
(3.65) (3.75) على التوالي مما يعني ان هذا المؤشر يستطيع
قياس الأداء وقياس إمكانية الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي،
شركات المتغير الخامس (X33-X29)
طر القطرية كانت جميعها باتجاه الاتفاق اما المؤشر
(X29) ()

ويشير الجدول (2) إلى معاملات الارتباط بين المتغير
() والمتغير المعتمد ()
()، إذ تشير معطيات الجدول المذكور إلى وجود علاقة

(0.492)

(0.05)

طردية بنسبة حوالي (49%) بين المتغيرين وهذا يدل على ان
الابعاد الأخلاقية تسهم بدرجة كبيرة في ارتفاع مقاييس مؤشر
الاستثمار وهذا يعني ان ملائمة المناخ الاستثماري يساهم في
جذب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية و بالتالي إمكانية
المنافاة مع الدول من خلال هذه المؤشرات.

كما ويشير الجدول (2) إلى أن هناك علاقات ارتباط بين

بين بعد اخلاقيات المجتمع و مؤشرات الاستثمار ، إذ بلغت

(0.462)

(0.05) وبذلك فإن العلاقة طردية بنسبة حوالي (46%)

لمتغيرين مما يدل على ان اخلاقيات المجتمع تسهم وبشكل كبير
في ترتيب وتسلسل الدولة في قائمة

في مسألة جذب الاستثمار الأجنبي و تكوين مناخ ملائم
لاستقبال الاستثمارات، في حين ان اضعف العلاقات المعنوية

(0.294)

(0.05).

() وبوسط حسابي (77.5%)
(3.80) يعني ان هذه المخاطر تؤثر في قرار التوطين لدى

ستثمر وبالتالي تؤثر في مستوى الاستثمار الأجنبي اما
(X33) (60.0%)

(تتأثر هذه المخاطر بالمستويات الثلاثة للاخلاقيات

(شخصية، منظمة، المجتمع) وبوسط حسابي (3.45).

ير الأخير والمتمثل بمؤشر () 2006

(X34-X37) كانت تميل باتجاه الاتفاق وكانت اعلى نسبة
(X37) (بتأثير السياسات الاقتصادية

للدولة واسواقها ومواردها على مستوى الاستثمار الأجنبي فيها)
(77.0%) وبوسط حسابي (4.00)

الاجتماعي والثقافي للعينة المبحوثة يؤثر في المناخ الاستثماري.
اما بالنسبة للاوساط الحسابية فكانت جميعها أكبر من الوسط
الحسابي للمقياس والبالغ (3) مما يؤكد على إيجابية إجابات

المبحوثين في مجتمع الدراسة حيث حقق مؤشر (X35)
() العالي للاخلاقيات التي تتمتع بها المنظمة تحفز

(

(52.0%) وبوسط حسابي (3.50).

ثالثاً: اختبار الفرضيات

1- قات الارتباط بين متغيرات البحث

يركز هذه الجزء على اختبار الفرضية الرئيسة الأولى، التي
ير إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين كل بعد أبعاد

جدول (2):

المؤشر الكلي	الابعاد الأخلاقية للازمة المالية			المتغير المستقل
	اخلاقيات المجتمع	اخلاقيات المنظمة	اخلاقيات شخصية	المتغير المعتمد
0.492**	0.462**	0.294**	0.338**	مؤشرات الاستثمار

**P < 0.05, N=40 بالإعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

المصدر:

وبهذا فقد تحققت الفرضية الأولى التي تنص على أن هناك (38, (R) (0.242) ويعني ذلك أن ما (24%) من الاستجابة يعود إلى هذا المتغير، وبعبارة أخرى فإن مؤشرات الاستثمار لترتيب وتصنيف الدو في العينة المبحوثة.

2- ليل علاقات الأثر بين متغيرات البحث:
أ- تأثير أبعاد الازمة المالية في مؤشرات الاستثمار:
تشير نتائج التحليل الواردة في الجدول (3) إلى أن أبعاد الازمة المالية تؤثر معنوياً في مؤشرات الاستثمار، إذا بلغت قيمة (F) المحسوبة (12.161) وهي أكبر من قيمتها الجدولية الب (0.05) وعند درجتي حرية (1) (4.13)

جدول (3): مؤشرات الاستثمار

F	R ²	الابعاد الأخلاقية للازمة المالية		المتغير المستقل
		B1	B0	المتغير المعتمد
4.13	0.242	0.446 (3.487)*	2.030	مؤشرات الاستثمار المالية

إعداد الباحثة في ضوء نتائج الحاسبة الالكترونية

(*) يشير إلى قيم t المحسوبة، قيمة t = 6.31 = Sig . at (0.05)

D,F =(40,1) 40N=

ب- تأثير كل بعد من أبعاد الازمة المالية في مؤشرات الشخصية في مؤشرا الاستثمار على مستوى العينة المبحوثة:
توضح هذه الفقر تأثير كل بعد من أبعاد الازمة المالية في (4)
تؤثر معنوياً في مؤشرات الاستثمار المالية بدلالة (R²) (%11) (F)

نموذج الخاص بتأثير الاخلاقيات الشخصية في مؤشرا الاستثمار على مستوى العينة المبحوثة:
وبهذا فان الفريضة الفرعية الأولى تتحقق والتي تنص على ان هناك تأثير معنوي لبعد الاخلاقيات الشخصية على مؤشرات

جدول (4): أثر الاخلاقيات الشخصية في مؤشرات الاستثمار

F	المحسوبة	R ²	الايعاد الأخلاقية لازمة المالية		المتغير المستقل
			B1	B0	المتغير المعتمد
4.13	9.43	0.114	0.071 (0.971)*	3.411	مؤشرات الاستثمار المالية

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء إحصاءات إلكترونية
 (*) يشير إلى قيم t المحسوبة = 6.31
 *Sig . at (0.05)
 N=40
 D,F =(37 1)

(5) بتأثير اخلاقيات المنظمة في مؤشرات الاستثمار يبين وجود تأثير غير معنوي عند مستوى دلالة (0.05).
 في مؤشرات الاستثمار بدلا (R²)
 (9%) (F) محسوبة فقد بلغت (3.589)
 (F) (4.13) وهذا يعني ان النموذج الخاص بتأثيرات المنظمة في مؤشرات الاستثمار يبين وجود تأثير غير معنوي عند مستوى دلالة (0.05).
 التي تنص على ان هناك

جدول (5): أثر اخلاقيات المنظمة في مؤشرات الاستثمار

F		R ²	اخلاقيات المنظمة		المتغير المستقل
الجدولية	المحسوبة		B1	B0	المتغير المعتمد
4.13	3.589	0.086	0.144 (0.971)*	3.153	مؤشرات الاستثمار

: من إعداد الباحثة في ضوء نتائج الحاسبة الالكترونية

(*) يشير إلى قيم t المحسوبة، قيمة t = 6.31
D,F =(37,1)
*Sig . at (0.05)
N=40

(6) اخلاقيات المجتمع تؤثر معنوياً في (R²)
21% في تفسير المتغير المعتمد ()
يعني تحقيق الفريضة والتي تنص على ان هناك تأثير معنوي لبعدها
على مؤشرات الاستثمار .
(F) المحسوبة (10.315) اكبر من قيمة (F) (4.13) بعبارة أخرى فان اخلاقيات الج

جدول(6): أثر اخلاقيات المجتمع في مؤشرات الاستثمار

F		R ²	اخلاقيات المجتمع		المتغير المستقل
الجدولية	المحسوبة		B1	B0	المتغير المعتمد
4.13	10.315	0.213	0.333 (0.971)*	2.393	مؤشرات الاستثمار

: من إعداد الباحثة في ضوء نتائج الحاسبة الالكترونية

(*Sig . at (0.05)
N=40
() يشير إلى قيم t المحسوبة، قيمة t = 6.31
D,F =(37,1)

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

المبحوثين حول وجود تأثير لابعاد الازمة على حجم الاستثمار
كانت متقاربة، حيث ان جميع الابعاد كانت تميل بإتجاه

1- ان الابعاد الأخلاقية اللازمة المالية لها اثار واضحة في

3-

لمؤشرات الاستثمار في محافظة

دهوك كانت بإتجاه الاتفاق.

2-

- 5- وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغيرات الدراسة والمتمثلة
- 2- س قادر حمد امين، (2009)، تشخيص محددات الاستثمار وتحليلها في اقليم كردستان العراق، اطروحة دكتوراه (غير الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين.
- 3- : الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية. شهادة الدكتوراه في سيير. جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
- 4- (2006)، أهمية الأجنبي في دكتوراه غير التسيير -

ثانياً: المقترحات:

- 1- الاهتمام بالأبعاد الأخلاقية الثلاثة اللازمة والتي هي نيات شخصية واخلاقيات المنظمة واخلاقيات المجتمع وودي الى تقليل اثار الازمة على المجتمع.
- 2- شمار بصورة أكثر في محافظة دهوك لمعرفة تصنيفها في
- 3- لانها تؤثر وبشكل ملحوظ على قياس مؤشرات
- ثالثاً: البحوث والدوريات:
- 1- (2014) قنوات تأثير الأزمات المالية على القطاع المالي والمصرفي العربي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية العدد (1).
- 2- (2010) محددات الأجنبي
- 3- الله حميد، (2009) الملتقى الدولي المالي والمصرفي الدولي الأمير
- 4- التوني، ناجي، (2004) الازمات المالية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد (29)
- 5- حضيرت، عمر ياسين محمود (2008)
- 6- سهو، محمد زهران (2010) : والتداعيات، مجلة الادارة والاقتصاد، العراق، العدد (83).
- 7- الشكاكي، ادريس رمضان حجي (2008)، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في إة الاستراتيجية.
- 8- العناد، مجذاب بدر(2008) 2008. اسبابها وتأثيراتها المستقبلية على الاقتصاد العالمي والعربي، بحث مقدم الى (زمة المالية وانعكاساتها على

المصادر

المصادر العربية

أولاً: التقارير الرسمية:

- 1- 2005
- 2- 2006
- 3- 2007
- 4- 1993

ثانياً: الرسائل و الاطاريح الجامعية:

- 1- اغا، كفار عبدالسلام توفيق،(2008)، محددات ا في اقليم كردستان العراق - محافظ ، رسالة ماجستير غير

1- Argandona, A. (2012) , Three Ethical Dimensions Of The Financial Crisis, IESE business school- Unuversity of navara.
 2- Federal Reserve Bank of New York Staff Report Financial Intermediaries,(2008) Financial Stability, and Monetary Policy Tobias Adrian Hyun Song Shin Staff Report no. 346
 3- Kane, E.J. (2008), Ethical Failures in Regulating and Suoervising the Pursuit of Safety Net Subsidies, Indian State University, Networks Financial Institute Working Paper, Terre Haunt, IN.
 4- Miller, R.T. (2009), Morales in a Market Bubble, university of Dayton Law Review, Cambridg, MA.
 5- Mkandawire, T. (2001), Thinking About Developmental State in Africa, Cambridge Journal of Economics no(25,3)
 6- Torres,M.(2009), Getting Business off Steroid ; en Friedland, J., dir. Doing Well and Good: The Human Face of New Capitalism, information Age Publishing, Charlotte,NC.
 7- UNICTAD,(2003), World Investment Report, FDI Policies for Development: National and International Perspectives
 8- UNUCTAD,(2000),World Investment Report Cross-border Mergers and Acquisitionsand Development United Nations

(المشترك بين جا - /
 9- (2013)، أزمة الدين السيادي في اليونان :
 20 1955 سكيكدة آية العلوم
 بير، مجلة الباحث - (13)
 10- يعقوبي، محمد و توفيق تم (2006)
 - حالة الدول العربية، الملتقى الدولي حول
 والدول النامية، كلية العلوم وعلوم التيسير، جامعة محمد خيضر بسكرة،

رابعاً: الكتب:

1- الشحات، احمد يوسف، (2001)، الازمات المالية في الاسواق
 الناشئة مع اشارة خاصة لازمة جنوب شرق اسيا، دار النيل للطباعة
 2- محي الدين، عمرو(2000)
 1

المصادر الاجنبية

الملحق (1):

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مقياس الاستجابة										الرمز	الفقرات
		لا اتفق بشدة		لا اتفق		محايدة		اتفق		اتفق بشدة			
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
0.987	3.72	2.5	1	15.0	6	5.0	2	62.5	25	15.0	6	X1	الاخلاقيات
0.871	3.60	0	0	17.5	7	12.5	5	62.5	25	7.5	3	X2	الشخصية
0.877	3.52	0	0	17.5	7	20.0	8	55.0	22	7.5	3	X3	
0.911	3.60	0.8		17.0		12.5		60.0		10.0			المعدل
		17.8		12.5		70.0							المجموع
1.122	3.35	0	0	35.0	14	10.0	4	40.0	16	15.0	6	X4	اخلاقيات المنظمة
0.939	3.70	0	0	12.5	5	25.0	10	42.5	17	20.0	8	X5	
1.163	3.68	0	0	25.0	10	12.5	5	32.5	13	30.0	12	X6	

1.261	3.52	7.5	3	17.5	7	15.0	6	35.0	14	25.0	10	X7
1.121	3.60	1.9		22.5		15.6		37.5		22.5		المعدل
				24.4		15.6		60.0				المجموع
0.900	4.10	2.5	1	5.0	2	5.0	2	55.0	22	32.5	13	X8
0.906	4.00	2.5	1	5.0	2	10.0	4	55.0	22	27.5	11	X9
0.847	3.72	0	0	10.0	4	22.5	9	52.5	21	15.0	6	X10
0.815	3.45	0	0	17.5	7	22.5	9	57.5	23	2.5	1	X11
0.867	3.82	1.2		9.4		15.0		55.0		19.4		المعدل
				10.6		15.0		74.4				المجموع

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحساب الالكتروني

ة والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الملحق (2):

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مقياس الاستجابة										الرمز	الفقرات
		لا اتفق بشدة		لا اتفق		محايد		اتفق		اتفق بشدة			
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
0.920	3.78	0	0	15.0	6	10.0	4	57.5	23	17.5	7	X12	مؤشر التنافسية
0.768	3.78	0	0	7.5	3	20.0	8	60.0	24	12.5	5	X13	
0.986	3.55	0	0	7.5	3	20.0	8	45.0	18	15.0	6	X14	
0.008	3.40	0	0	25.0	10	22.5	9	40.0	16	12.5	5	X15	
1.252	3.15	7.5	3	32.5	13	12.5	5	32.5	13	15.0	6	X16	
0.987	3.532			17.5		18.0		48.0		15.0			المعدل
				19.0		18.0		63.0					المجموع
1.050	3.98	2.5	1	10.0	4	10.0	4	42.5	17	35.0	14	X17	مؤشر الحرية
0.883	3.88	5.0	2	2.5	1	7.5	3	70.0	28	15.0	6	X18	الاقتصادية
1.176	3.52	5.0	2	20.0	8	12.5	5	42.5	17	20.0	8	X19	
1.224	3.80	0	0	25.0	10	10.0	4	25.0	10	40.0	16	X20	
1.107	3.82	0	0	17.5	7	17.5	7	30.0	12	35.0	14	X21	
1.010	3.58	2.5	1	15.0	6	20.0	8	47.5	19	15.0	6	X22	
1.075	3.75	2.5		15.0		13.0		43.0		26.5			المعدل
				17.5		13.0		69.5					المجموع
1.238	3.42	10.0	4	15.0	6	15.0	6	42.5	17	17.5	7	X23	مؤشر الحكومة
0.960	3.48	0	0	20.0	8	25.0	10	42.5	17	12.5	5	X24	الالكترونية
1.130	3.58	7.5	3	10.0	4	17.5	7	47.5	19	17.5	7	X25	

1.131	3.55	10.0	4	5.0	2	20.0	8	50.0	20	15.0	6	X26	
1.115	3.507	7.0		12.5		19.5		45.5		15.5			المعدل
				19.5		19.5				61.0			المجموع
0.921	3.65	5.0	2	5.0	2	20.0	8	60.0	24	10.0	4	X27	مؤشر الأداء ومؤشر الامكانيات للاستثمار الاجنبي المباشر الوارد
0.870	3.75	2.5	1	7.5	3	15.0	6	62.5	25	12.5	5	X28	
0.895	3.70	4		6.0		17.5		61.25		11.25			المعدل
				10.0		17.5				72.5			المجموع
1.018	3.80	5.0	2	7.5	3	10.0	4	57.5	23	20.0	8	X29	مؤشر المخاطر
1.071	3.68	5.0	2	10.0	4	17.5	7	47.5	19	20.0	8	X30	القطرية
0.883	3.80	0	0	10.0	4	20.0	8	50.0	20	20.0	8	X31	
0.939	3.80	0	0	10.0	4	25.0	10	40.0	16	25.0	10	X32	
0.876	3.45	0	0	20.0	8	20.0	8	55.0	22	5.0	2	X33	
0.957	3.706	2.0		11.5		18.5		50.0		18.0			المعدل
				13.5		18.5				68.0			المجموع
0.958	3.82	0	0	15.0	6	10.0	4	52.5	21	22.5	9	X34	مؤشرات كوف
1.062	3.50	0	0	22.5	9	25.0	10	32.5	13	20.0	8	X35	للمعولة 2006
1.130	3.82	0	0	17.5	7	20.0	8	25.0	10	37.5	15	X36	
0.934	4.00	0	0	10.0	4	12.5	5	45.0	18	32.5	13	X37	
1.021	3.785	0		16.0		17.0		39.0		28.0			المعدل
				16.0		17.0				67.0			المجموع

المصدر: الجدول من اعدادات الباحثة بالاعتماد على نتائج الحاسب الالكتروني

استمارة الاستبيان

أولاً: الابعاد الاخلاقية:

ت - العبارة

ت - العبارة

1- يتأثر الاستثمار الاجنبي المباشر بالمستوى التعليمي لدى الأفراد.

2- تؤثر خبرة العاملين في مستوى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

3- يتحدد مستوى الاستثمار الاجنبي المباشر وفقاً لقيم الافراد السائدة.

ت	العبارة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
4-	تستطيع القيادة الادارية تهيئة مناخ ملائم للاستثمار الاجنبي المباشر.					
5-	تفويض الصلاحيات وتقسيم المسؤوليات بالشكل المناسب في المنظمة يجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.					
6-	يؤدي التساهل في تطبيق الشفافية الى طرد الاستثمار الاجنبي.					
7-	يزيد حجم الاستثمار الاجنبي المباشر بزيادة المنظمات الهادفة لتحقيق العدالة الاجتماعية.					
- أخلاقيات المجتمع:						
ت	العبارة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
8-	يعتبر الفساد والرشوة من العوامل الطاردة للاستثمار الاجنبي.					
9-	يحفز المستثمر التنمية في المجتمع لتوظيف استثماراته فيه.					
10-	تؤثر المعايير الاخلاقية السائدة في المجتمع على دخول وخروج الاستثمار الاجنبي.					
11-	العادات والتقاليد السائدة في المجتمع تجعل منه مجتمعاً جاذباً او طارداً للاستثمار الاجنبي المباشر.					
ثانياً: مؤشرات الاستثمار :						
:						
ت	العبارة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
12-	يقيس مؤشر التنافسية قدرة الاقتصاد على النمو في محافظة دهوك					
13-	يتم قياس درجة تطور الاعمال بشكل دوري في محافظة دهوك.					
14-	استطاع هذا المؤشر من تقييم المناخ الاستثماري في المحافظة.					
15-	تتأثر مقاييس مؤشر التنافسية بالاخلاقيات التي يتمتع بها الفرد المقام بالقياس.					
16-	تتمتع الجهة التي تقوم بالقياس بمستوى اخلاقي عالي.					

ت	العبارة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
-17	كلما كان الاقتصاد منفتح وحر كلما كان جاذباً للاستثمار الاجنبي المباشر.					
-18	تحدد السياسات النقدية والمالية التي تتبناها الدولة مستوى الاستثمار الاجنبي.					
-19	تلعب التشريعات والقوانين والاجراءات دور محوري في خلق المناخ الاستثماري المناسب.					
-20	يؤثر مستوى الاجور في الدولة على قرار الاستثمار او التوطين.					
-21	تؤدي الاخلاقيات الادارية في المنظمات الى تسهيل قياس هذا المؤشر.					
-22	تحدد اخلاقيات المجتمع مستوى الحرية الاقتصادية فيه.					
- مؤشر الحكومة الالكترونية:						
ت	العبارة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
-23	التحول الى الحكومة الالكترونية يحسن التعامل مع المستثمر الاجنبي.					
-24	التحول الى الحكومة الالكترونية يزيد مستوى الشفافية فيها.					
-25	تبسط الحكومة الالكترونية الاجراءات وتخفف التكاليف .					
-26	يسهل تقديم الخدمات من خلال الحكومة الالكترونية الى قطاع رجال المال والاعمال.					
- مؤشر الاداء ومؤشر الامكانيات للاستثمار الاجنبي المباشر الوارد:						
ت	العبارة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
-27	يتم قياس مؤشر الاداء من خلال قياس حصة كل دولة في الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد عالمياً.					
-28	يعتبر معدل نمو الناتج المحلي كمكون يتم من خلاله قياس امكانية الدولة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.					
ح-						
ت	العبارة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
-29	تعتبر المخاطر السياسية من احدى مؤشرات المخاطر القطرية.					

30-	يتم اخذ المخاطر الاقتصادية بنظر الاعتبار عند قياس المخاطر القطرية.
31-	يؤثر المخاطر التمويلية للدولة على اجمالي المخاطر.
32-	تؤثر المخاطر القطرية على قرار التوطين الذي يتخذه المستثمر.
33-	تتأثر هذه المخاطر بالمستويات الثلاثة للاخلاقيات (شخصية، منظمة، المجتمع)
-	() :2006
ت	العبارة
	اتفق بشدة
	اتفق
	محايد
	لا اتفق
	لا اتفق بشدة
34-	يتأثر المناخ الاستثماري بالمناخ الاجتماعي والثقافي.
35-	تمتع المنظمة بمستوى اخلاقيات عالي يحفز الاستثمار الاجنبي.
36-	يعتبر الاستقرار السياسي من المؤشرات المهمة في قياس المناخ الاستثماري.
37-	تؤثر السياسات الاقتصادية للدولة واسواقها ومواردها على مستوى الاستثمار الاجنبي فيها.

پوخته

ر گرنگیا وهبه رهینانا راسته وخویا بیانی بو په ره پیدانا وولاتان ژ لایه نین نابوری و کومه لایه تی، نه ف ندنه هاته نه نجامدان ژبو کارا کرنا ریه کا نو یا ریکخستنا وه به رهینانا راسته وخویا بیانی لدویف ر هه ندین هوشتی ل قهیرانین دارایی، نه وژی ب ناراسته کرنا پرسپارا و چاوانیا ریکخستنا ره وشتین دهستگه ه و ریکخراوین کاریگه ر ل سهر بریارین وه به رهینانین بیانی ژبو کارا کرنا میکانیزما راکیشانا وه به رهینانین وان. مانجا قی توژیینی خواندنا بیروکا قهیرانا دارایی دگه ل و رهینانا راسته وخویا بیانی یه، هه ره و سا خواندن وشروه کرنا بیقه رین قی وه به رهینانین دگه ل کارا کرنا شیانین وی، لدویف لوجستیا گرنگیا دویفچوونا هوشتیین که سان و دهستگه هان و ریکخراوان ژبو هاندانا نه فان وه به رهینانان، ب گریمان هه بونا په یوه ندین هین ل ناقهه را رهه ندین ره وشتین قهیرانا دارایی و بیقه رین وه به رهینانا یهانی ل نمونین خواندنا بیژینه وی.

شروه کرنا ناماران هاتنه بکارینان وهک (دابه شکرنا دوباره یی، ریژه یین سه دی، ناقه ندا ژمیاری، انین بیقه ری) هه ر گهورینکاره کن لقن توژیینی، ژبو گه هشتنا نارمانجا سه ره کی، نه وژی دیتنا په یوه ندیه کا بیگه گریدای و په یوه ندیه کا کارتیکه را ورهین دناقهه را گهورینکارین خواندن یه. دگه ل پیشناره کا سه ره کی نه وژی زنده بیته پیدانا ب لایه نین ره وشتی و بتایبه تی یین حقاکی جونکی کارتیکنه کا دیار یا هه ل سهر پیوه رین بیقه رین وه به رهینانا جیهانی.

The Role Of The Moral Dimensions Of The Financial Crisis In Strengthening Foreign Direct Investment In The Framework Of Investment Indicators Fulfillment

PAYMAN MAMOON NOORULDEEN

College of Administration and Economics, University of Duhok, Kurdistan Region-Iraq

ABSTRACT

Given the importance of foreign direct investment in the economic and social development of countries, this research is looking for testing a new method for stating the foreign direct investment enhancement based on the ethical dimensions of the financial crisis through asking the question: How to regulate institutional and regulatory ethics that affect foreign investors' decisions and strengthen the mechanism of attracting their investments?

The research aims to address the theoretical framework of the financial crisis and direct foreign investment, then studying and analyzing foreign direct investment indicators that enhance its capabilities, through the logic that points to the importance of following personal, institutional and organizational ethics in order to support foreign direct investment, assuming that there is a significant correlation between the ethical dimensions of the financial crisis and the global investment indicators in the surveyed sample, as well as a significant effect to the dimensions of the financial crisis in the global investment indicators. Statistical analyzes, such as repetitive distributions, percentage ratios, and computational modes, and standard deviations of each of the main search variables were used to obtain a major result: there is a significant correlation relationship and a significant effect between the study variables. Research suggests the need to increase attention to ethics, especially the ethics of society, because they significantly affect the measurement of global investment indicators.